قرينة العلامة وأثرها في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط

Diacritic Concomitance (Paresing Diacritic and Constracting Mark) and its Impact on Meanings in Al-Bahir Al-Muheet Explication

م.د. أحمد خضير عباس العلي السعيدي

جامعة ذي قار / كلية الآداب

قسم اللغة العربية

Dr. Ahamed Khudheir `Abass Al-`Ali
University of Thi Qar
Department of Arabic / College of Arts

... ملخص البحث ...

أدرك علماء العربية ارتباط العلامات والحالات الإعرابية بالمواقع الإعرابية فصارت عندهم العلامات الإعرابية دوالا على معانٍ. وهذا الاتجاه هو مذهب أغلب علماء العربية ودارسيها – متقدمين ومتأخرين ومحدثين – وقد خرج عن هذا الإجماع قطرب محمد بن المستنير، فذهب إلى أنَّ الحركات الإعرابية لا دلالةَ لها على المعاني النحوية، بل الغرض منها وصل الكلام بعضه ببعض.

وما بين هذا الاتجاه وذاك نجد اتجاها ثالثا، لا يميل في مذهبه إلى الأول كل الميل، ولا إلى الثاني فيجرد العلامة الإعرابية من دلالتها؛ إذ يرى في العلامة الإعرابية دلالة على المعنى لكنه ينظر إليها بوصفها قرينة واحدة من عدة قرائن تفرزها الأنظمة المتعددة للغة تتضافر لإنتاج المعنى او تُعِين على الوصول اليه وفهمه، فليس للعلامة الاعرابية فضل على غيرها حتى إذا ما غابت أدت القرائن الأخرى ما تؤديه ودلت على ما تدل عليه.

والواضح في النحو العربي انه لم تحظ قرينة من قرائن النحو بمثل ما حظيت به العلامة الإعرابية والإعراب من اهتمام النحاة حتى عدَّ بعضهم هذا الجانب هو النحو كله، فصارت العلامة الإعرابية في الفكر النحوي متعلقة بنظرية العامل، ومرتبطة ارتباطا كبيرا بالعامل فهي أثر من آثاره، ولم يكن أبو حيان بعيدا عن هذا الفكر ولم يخرج عنه ، لذا تركت مسألة العامل أثرا واضحا في توجيهه لمعنى النص القرآني.

لقد أظهر البحث أنَّ لقرينة العلامة الإعرابية عند أبي حيان أثرا كبيرا في توجيه المعنى (الصرفي والنحوي والمعجمي والدلالي)، واستحدث البحث قرينة علامة البناء وهي قرينة على المعنى الصرفي غالبا وتفضي أحيانا إلى بيان المعنى النحوي وتحديده وقد تكون قرينة على المعنى المعجمي أيضا. وعلى هذا تكون قرينة العلامة قرينة كبرى لها فرعان: (علامة الإعراب وعلامة البناء).

وكشف البحث عن علاقة التأثير والتأثر بين العلامة الإعرابية والمعنى، وأنَّ هذه العلاقة مرهونة بالناظر إلى النص فيما إذا كان منتجا لذلك النص أو متلقيا له، فإن كان منتجا كان المعنى هو المؤثر في العلامة فيجعلها مستقرة على شكل معين، فيتبع الإعرابُ عندئذ ما في ذهن المنتج من معنى، وإذا كان متلقيا للنص فيكون المعنى متأثرا بالعلامة الإعرابية إنْ كان المتلقي طالب معنى، فإن كان طالب تحليل وإعراب وجب أن يفهم المعنى أولا ليتمكن من تحليل النص أو إعرابه، ويجسد المفسر تلك الحالات الثلاثة وقد تجلت عند أبي حيان في تفسير البحر المحيط.

... Abstract ...

A trench mark in linguistics designates a trait, a mountain or something on the ground guiding people; a house or something shepherding people in the wilderness as it is erected.

The grammarians employ the shades of meanings to the "mark" to have a universal term covering more than one destination; it could indicate the category of a word or a trait of a noun or the mark of the verb. Then it could refer to the strata of a word nominative, accusative, prepositional, apocopative and constructive. We are, here, to pay much heed to the latter; it is to have the mark in the acts of parsing on one hand in the construction, on the other hand as to be two isles for the trench mark concomitance.

Therefore, it is to draw a line of demarcation between both Haraka [mark] and the mark [diacritic], the former designates Dhama, Fatha and Kasra, or it might be a part of the word " phoneme " in terms of declinable case, or it might be a parsing Haraka [Move] or a contrastive Haraka at the end of a word, that is why it comes in parallel with the particles of parsing and construction. Yet the latter, the diacritic purports Dhama, Fatha, Kasra and some letters as regarded by the grammarians as parsing marks,. Haraka and the letter omitting.

It is quite evident that parsing marks are a mere rapport between the phonetic level and syntactic one, the parsing letters in dual and sound masculine plural come to be a meeting terminus between the deductive and syntactic level.

Then only then, the research paper takes hold of the concomitance as regarded as a great concomitance having two isles:

1. Parsing diacritics.
2. Construction mark.

... مدخل ...

العلامة في اللغة: السِّمة أو الجبل، أو هو ما يستدل به على الأرض مما يبنى من منازل في جادة الطريق، أو ما تهتدي به الضالة في الفلوات مما ينصب في الطريق[1].

وقد وظف النحويون معنى العلامة اللغوي ليكون مصطلحا عاما يشمل أكثر من جهة، فيدخل فيه ما يكون دليلا على صنف الكلمة أو سمة من سماته كعلامات الأسماء وعلامات الأفعال، ويدخل فيه أيضا ما يكون دليلا على حالة الكلمة من رفع أو نصب أو جرّ أو جزم أو بناء. ونحن هنا نُعنى بالجانب الثاني؛ لذا كان لا بدَّ من تخصيص العلامة بإضافتها إلى الإعراب مرة، والى البناء أخرى ليكونا فرعين لقرينة العلامة.

وربما يجدر بنا هنا أنْ نميّز بين الحركة والعلامة (المقصودة هنا)، فالأولى تشمل الضمة والفتحة والكسرة، وهي قد تكون من بنية الكلمة (وهذه فونيم رئيس تركيبي)، وموضوعها الصيغة الصرفية، أو تكون حركة إعراب أو بناء في آخر الكلمة، وهي بهذا الجزء تلتقي مع علامات الإعراب والبناء. والثانية – اعني العلامة – تشمل الضمة والفتحة والكسرة، وبعض الحروف مما عدّه النحاة علامة إعرابية، وحذف الحركة أو الحرف.

ولا يخفى أنَّ حركات الإعراب واصلة بين المستوى الصوتي والمستوى النحوي، وحروف الإعراب في المثنى وجمع المذكر السالم ملتقى بين المستوى الصرفي والمستوى

النحوي[٢]. ومن ثَمَّ يتناول البحث قرينة العلامة بوصفها قرينة كبرى لها فرعان:

١. العلامة الإعرابية.
٢. علامة البناء.

وتجدر الاشارة هنا الى ان قرينة العلامة واحدة من قرائن عديدة تفرزها الأنظمة المتعددة للغة إذ تفرز لنا عدة قرائن تُعِين على الوصول الى المعنى وفهمه، فالنظام الصوتي يُنتج قرائن (العلامة، والتنوين، والتنغيم، والوقف)، والنظام الصرفي يُنتج قرينتي (البنية، والمطابقة) والنظام النحوي يُنتج قرائن لفظية (الأداة، والربط، والرتبة، والتضام) وقرائن معنوية (الاسناد، والتخصيص، والنسبة، والتبعية)[٣].

العلامة الإعرابية

تُعدّ العلامة الإعرابية «إسهاما من النظام الصوتي في بناء النظام النحوي»[٤]، وهي القرينة الأبرز من بين القرائن؛ إذ إنّ لها أثرا مهمًّا في تحديد المعنى وتوجيهه وتمييز مواقع مفردات التركيب وبيان حالات الإعراب، ولما كانت العلامة الإعرابية موضحة لذلك كله، وكان الإعراب في اللغة هو الإبانَة والإيضَاح، أو هو الإفصَاحُ عن الشَّيء[٥]، قيل إنَّ الإعراب «عبارة عن معنى يحصل بالحركات أو الحروف»[٦] التي صارت علامات تتعاقب على أواخر الكلم. ومن هنا صار تعريف الإعراب في اصطلاح النحويين هو أنْ تختلف أواخر الكلم لاختلاف العوامل[٧]، أو هو «تغيير في آخر الكلمة أو ما هو كالآخر لعامل دخل عليها نفسها»[٨]، ومفهوم الإعراب هذا قد سجله سيبويه في كتابه؛ إذ بيّن مجاري الكلم الثمانية؛ النصب والجر والرفع والجزم والفتح والكسر والضم والوقف (السكون)[٩].

ولما رأى علماء العربية ارتباط مجاري الكلم هذه – اعني العلامات والحالات الإعرابية – بالمواقع الإعرابية صار الإعراب عندهم يشير إلى تلك العلاقة بين العلامة والمعنى، فالعلامات الإعرابية دوالّ على معانٍ، ويتضح هذا من مفهومهم للإعراب أو العلامة الإعرابية كما نورده لعدد منهم باختصار في الجدول الآتي (بتصرف يلائم هذا الاختصار):

	المفهوم	صاحبه	المصدر
١	الإعراب فارق في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين والمعنيين المختلفين	ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)	تأويل مشكل القرآن: ١٨
٢	الإعراب هو التغيير الذي يقع لفروق ومعانٍ تحدث	ابن السراج (ت٣١٦هـ)	الأصول: ١/ ٤٤
٣	حركات الإعراب تنبئ عن المعاني التي تعتور الأسماء	الزجاجي (ت٣٣٧هـ)	الإيضاح:٦٩
٤	الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ	ابن جني (ت٣٩٢هـ)	الخصائص: ١/ ٣٥
٥	الإعراب هو الفارق بين المعاني المتكافئة	ابن فارس (ت٣٩٥هـ)	الصاحبي: ٤٣
٦	الإعراب هو مفتاح المعاني المغلقة في الألفاظ والمستخرج للأغراض الكامنة فيها	الجرجاني (ت٤٧١هـ)	دلائل الإعجاز: ٨٠
٧	الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الإضافة	الزمخشري (ت٥٣٨هـ)	المفصل: ٣٧

٨	فائدة الإعراب التفريق بين المعاني المختلفة	ابن الخشاب (ت٥٦٧هـ)	المرتجل: ٣٤
٩	الإعراب دليل على المعاني التي تلحق الاسم	السهيلي (ت٥٨١هـ)	نتائج الفكر: ٦٦
١٠	الإعراب هو الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها	ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)	شرح المفصل: ١/ ١٤٠
١١	الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الإضافة	ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)	شرح الرضي: ١/ ٦٩

الإعراب إذن هو «عبارة عن المجعول آخر الكلمة مبينا للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة أو سكون أو ما يقوم مقامها، فالإعراب موضوع للإبانة عن وظائف مفردات التركيب أو بيان منزلتها منه، وهو صوت يصحب آخر الكلمة المعربة في الكلام المنطوق ورمز أضيف إلى الحرف المكتوب»[١٠]، وهذا الصوت أو الرمز هو العلامة التي تكون على نوعين: علامة أصلية تمثلها الحركات والسكون، وعلامة فرعية تمثلها الحركات والحروف والحذف[١١].

وهذا الاتجاه – أعني القول بدلالة العلامة على المعاني – هو مذهب أغلب علماء العربية ودارسيها – متقدمين ومتأخرين ومحدثين[١٢]– وقد خرج عن هذا الإجماع قطرب محمد بن المستنير، فذهب إلى أنَّ الحركات الإعرابية لا دلالةَ لها على المعاني النحوية، بل الغرض منها وصل الكلام بعضه ببعض؛ إذ الحركات عند الوصل تكون معاقبة للإسكان عند الوقف ليعتدل الكلام فلا يكون بطيئا[١٣]، وقد أرجع قسم من الباحثين[١٤] مذهب قطرب إلى الخليل وعدّوه أول قائل به بناء على قوله

الذي نقله عنه سيبويه في كتابه، قال: «وزعم الخليل أنّ الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهنّ يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلّم به، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه»[١٥]، ويبدو أنّ إرجاع مذهب قطرب إلى قول الخليل هذا فيه وهمٌ وفهمٌ خاطئ للنص، وقد رُدّ ذلك بما يأتي ردّا كافيا[١٦]:

أنَّ سبب ظنّ هؤلاء الباحثين بأنَّ الخليل يقول بعدم دلالة علامات الإعراب في الكلام وبأنَّها تزاد لوصل الكلمات بعضها ببعض هو عبارته (وهُنَّ يلحقنَ الحرفَ ليوصل إلى التكلّم به، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه) ففهموا أنَّ الحرف يقصد به هنا الكلمة، وأنَّ البناء يقصد به ما يقابل الإعراب، ووضْعُ النصّ في سياقه يكشف أنَّ الحديث ليس عن الإعراب والبناء، بل قصد بالحرف الحرف الهجائي، وقصد بالبناء الحرف في حال عدم الحركة؛ ولذلك لا يكون هذا النصّ متناولا الإعراب والبناء.

أنَّ قول الخليل وآراءه الكثيرة التي نقلها سيبويه في الكتاب كثيرًا ما تربط الحركة الإعرابية بمعنًى معيّن.

أنَّ الزجاجي وهو من أوائل من تناولوا دلالة العلامات الإعرابية على المعاني، لم يستثنِ الخليل ممن قالوا بذلك، فبعد أنْ ذكر أنَّ الحركات تُبين عن المعاني، قال: «هذا قول جميع النحويين إلاّ قطربا»[١٧]، فلو كان الخليل يقول بما قال به قطرب من بعد، لَمَا أغفله الزجاجي في هذا المقام.

فقطرب إذن كان أول القائلين بالتفسير الصوتي لحركات الإعراب وإنكار دلالتها على المعاني النحوية، وقد رَدّ هذا الرأي كثير من النحاة والمختصين ردا مستفيضا[١٨].

لكنَّ قطربا لم يكن آخر القائلين بذلك إذ سار نفر من المحدثين على خطاه كالدكتور إبراهيم أنيس والدكتور نهاد موسى، وفضلا عن ذلك فإن الثاني قصر تحديد الوظيفة التركيبية أو المعاني النحوية للكلمة بالقرائن اللفظية والمعنوية من نبر وتنغيم وترتيب فلم يكن للحركات عنده أثر في ذلك[١٩].

وما بين هذا الاتجاه وذاك نجد اتجاها ثالثا[٢٠]، هو الأقرب إلى الموضوعية والدقة العلمية؛ فلا يميل في مذهبه إلى الأول كل الميل، ولا إلى الثاني فيجرد العلامة الإعرابية من دلالتها؛ إذ يرى في العلامة الإعرابية دلالة على المعنى لكنه ينظر إليها بوصفها قرينة واحدة من عدة قرائن تتضافر لإنتاج المعنى، فليس لها فضل على غيرها حتى إذا ما غابت أدت القرائن الأخرى ما تؤديه ودلت على ما تدل عليه، وصاحب هذا الرأي هو الدكتور تمام حسان وتابعه عدة باحثين، فالعلامة الإعرابية عنده لا تعين بمفردها على تحديد المعنى وهي ليست بأكثر «من نوع واحد من أنواع القرائن بل هي قرينة يستعصي التمييز بين الأبواب بواسطتها حين يكون الإعراب تقديريا أو محليا أو بالحذف لان العلامة الإعرابية في كل واحدة من هذه الحالات ليست ظاهرة فيستفاد منها معنى الباب.

حتى حين ننظر إلى مطلق العلامة كمطلق الضمة أو مطلق الفتحة أو مطلق الكسرة فسنجد أنها لا تدل على باب واحد وإنما تدل الواحدة منها على أكثر من باب»[٢١].

وفكرة وجود قرائن أخرى تعين على تحديد المعنى لم يخلُ منها النحو العربي لكنها لم تتبلور عند النحاة لتكون نظاما متكاملا «ولم يسلكوها أبدا في نظام واحد... كما لم يبينوا تضافرها للكشف عن المعنى النحوي»[٢٢]، ولابن جني في هذا المجال

إشارة واضحة في خصائصه؛ إذ بيّن ما لبعض القرائن من أثر في تحديد الوظيفة النحوية بغياب العلامة الإعرابية، فقرائن الرتبة والمعنى المعجمي والمطابقة والسياق غير اللغوي (المقام) والتبعية فيما ساق من أمثلة ووضحها[٢٣]، أدت دور قرينة الإعراب (الغائبة) في الدلالة على المعنى النحوي.

والواضح في النحو العربي انه لم تحظ قرينة من قرائن النحو بمثل ما حظيت به العلامة الإعرابية والإعراب من اهتمام النحاة حتى عدَّ بعضهم هذا الجانب هو النحو كله فسمي «النحو إعرابا والإعراب نحوا»[٢٤]، وبدا النحو كأنه «علم أواخر الكلم في السياق، علق النحاة المعنى بالحركات وبنوا على ذلك منهجهم في النحو فقالوا إن الحركات اثر العامل»[٢٥]. فصارت العلامة الإعرابية في الفكر النحوي متعلقة بنظرية العامل، ومرتبطة ارتباطا كبيرا بالعامل فهي أثر من آثاره «وما الفاعل إذا رفع، أو المفعول إذا نصب، أو المضاف إليه إذا جرّ إلا بسبب من العامل»[٢٦].

ولم يكن أبو حيان بعيدا عن هذا الفكر ولم يخرج عنه، وهو النحوي الذي اشتهر بكثرة مؤلفاته في المجال النحوي، وهو صاحب هذا التفسير الضخم الذي سماه (البحر المحيط) والذي جعله ميدانا رحبا ليطبق فيه ثقافته النحوية، لذلك فقد تركت مسألة العامل أثرا واضحا في توجيهه لمعنى النص القرآني، ومن هنا جاء رفضه لتوجيه ابن عطية لإعراب قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ بِالمعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:١٨٠] فقد رأى ابن عطية أنّ المعنى: توجّه إيجاب الله عليكم ومقتضى كتابه إذا حضر، فعبّر عن توجيه الإيجاب بـ(كتب) لينتظم إلى هذا المعنى أنه مكتوب في الأزل، وهذا مبني – على حد قوله – على أنّ (كتب) هو العامل في (إذا)، والوصية نائب فاعل مرفوع

بـ (كتب)، وجواب الشرطين (إذا) و(إنْ) مقدر يدل عليه ما تقدّم من قوله ﴿كُتِبَ عليكم﴾، فهو كقولك: شكرت فعلك إن جئتني إذا كان كذا[٢٧].

ووجد أبو حيان في ذلك تناقضا لان ابن عطية « قال: العامل في (إذا) (كُتب)، وإذا كان العامل فيها (كُتب) تمحضّت للظرفية ولم تكن شرطًا، ثم قال: وجواب الشرطين (إذا) و(إن) مقدّر يدل عليه ما تقدّم إلى آخر كلامه، وإذا كانت (إذا) شرطًا فالعامل فيها إما الجواب، وإما الفعل بعدها على الخلاف الذي في العامل فيها، ولا يجوز أن يكون العامل فيها ما قبلها إلاَّ على مذهب من يجيز تقديم جواب الشرط عليه، ويفرع على أن الجواب هو العامل في (إذا)، ولا يجوز تأويل كلام ابن عطية على هذا المذهب لأنه قال: وجواب الشرطين (إذا) و(إن) مقدر يدل عليه ما تقدم، وما كان مقدرًا يدلّ عليه ما تقدم يستحيل أن يكون هو الملفوظ به المتقدم»[٢٨]، بمعنى أنّه سيكون لـ(إذا) عاملان؛ الأول هو الفعل (كُتب) المذكور، والثاني هو الجواب المقدر الذي يدل عليه المتقدم، وعليه لم يصحّ تأويل كلام ابن عطية.

وعلى الرغم من أنّ نظرية العامل قد أثّرت سلبا في توجه الدراسات النحوية بصرف النحاة عن دراسة الأساليب ودلالات التراكيب إلى البحث عن العامل وأثره في المعمول وبيان العلل، فان ذلك لم يمنع كليا من الخوض في بيان المعاني لارتباطها الوثيق عندهم بالعلامة الإعرابية والإعراب كما وضح من المفاهيم التي أوردناها سابقا. وكتاب سيبويه الذي يمثل بداية التأليف النحوي والذي لم تأخذ منه نظرية العامل المأخذ الذي كان لها من مؤلفات المتأخرين، خيرُ ما يشهد على تقليب المعنى وفقا للعلامة الإعرابية وتغير الدلالة بتغيرها، وليس بعزيز أنْ نجد في الكتاب ما يمثل هذا الارتباط، ومن ذلك اختلاف دلالة الجملة (له عِلْمٌ عِلمُ الفقهاء) بتغير

العلامة الإعرابية لكلمة (عِلْم) الثانية رفعا ونصبا، فبالرفع تكون صفة العلم خصلة من خصال هذا الرجل قد استكملها واتسم بها والمراد من الجملة أن تذكر الرجل بفضل هو فيه وتخبر عما استقر فيه. وأمَّا على النصب فإنَّ هذه الخصلة غير مستكملة فيه وكأنك مررت بالرجل في حال تعلّم وتفقّه وكأنَّه لم يستكمل أنْ يقال له عالم[٢٩]. فالضمة صارت دليلا على استكمال الصفة واستقرارها في صاحبها، والفتحة دليل على عكس ذلك، وفي هذا رأى الدكتور عائد كريم الحريزي أنَّ العلامة الإعرابية فيها دلالة على الثبوت والتجدد، فمن قيل عنه «له علمٌ علمُ الفقهاء» فهو معدود في جملة الفقهاء، ومن قيل عنه ذلك بالنصب فإنَّ علامة النصب تنبئ عن فعل محذوف، والفعل يدلّ على التجدد، والمعنى بالنصب أنَّه يتعلم الفقه[٣٠].

ومما ظهر فيه أثر قرينة العلامة الإعرابية في المعنى، وتناوله المتقدمون منهم والمتأخرون كسيبويه في كتابه والزمخشري في مفصله وابن هشام في مغنيه[٣١] ما يقع فيه الفعل المضارع بعد الطلب واختلاف المعنى بحسب علامته الإعرابية كقولهم: (لا تدنُ من الأسد يأكلك)، فقد يكون الفعل (يأكل) مرفوعا أو يكون مجزوما والمعنى يختلف، فعلى الرفع يكون المعنى: لا تدنُ من الأسد فإنَّه يأكلك، فإنْ جُزِم صار المعنى على غير وجه كلام الناس لأنَّ المعنى به يكون التباعد سببا للأكل؛ ذلك أنَّ الفعل في حالة الجزم يكون جوابا للنهي أي انَّ معناه مسبَّب عما يتحقق من النهي ولهذا صحّ أن يقال (لا تعصِ الله يدخلْك الجنّةَ) وفي حالة الرفع يكون الفعل مقطوعا عما قبله على الاستئناف[٣٢]، لذلك صار الجزم عند سيبويه قبيحا، لكن الكسائي استغنى في هذا الموضع عن قرينة العلامة الإعرابية اتكالا على قرينة السياق فأجاز الجزم وحَسُن هذا الوجه عند ابن هشام إذا كان المعنى مفهوما[٣٣].

وتفسير البحر المحيط زاخر بما يبين أثر العلامة الإعرابية في توجيه المعنى وتغيره بتغيرها فنذكر مثالا من هذا الفيض ما توجه لدى أبي حيان في قوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [البقرة:٢٧١] فقد قرئ (يكفّر) بالجزم والرفع والنصب[٣٤]، واختلف المعنى عنده تبعا لذلك على ما يأتي[٣٥]:

المعنى بالجزم: يختص التكفير من السيئات بالإخفاء فقط؛ لأن الجزم يكون على أنّ الفعل معطوف على جواب الشرط الثاني فيخصّصه به، وهذا المعنى مرجوح عند أبي حيان لأنه لا يمكن أن يقال: إن الذي يبدي الصدقات لا يكفر من سيئاته.

المعنى بالرفع: يكون المعنى هنا ابلغ واعم من الجزم، فالرفع يدل على أن التكفير مترتب من جهة المعنى على بذل الصدقات، أُبديتْ أو أُخفيتْ، لأنا نعلم أنّ هذا التكفير متعلق بما قبله، ولا يختصّ بالإخفاء فقط، فقد صار التكفير شاملاً للنوعين من إبداء الصدقات وإخفائها، وإن كان الإخفاء خيرًا من الإبداء.

المعنى بالنصب: والمعنى هنا يكون على تقدير: وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء يكن زيادة خير للإخفاء على خير للإبداء وتكفير.

فعلامة الجزم وعلامة الرفع وعلامة النصب قرائن على هذه المعاني، وهي دوال عليه يتغير بتغيرها ويختلف بتقليبها. وسيرد في هذا المبحث إن شاء الله من تفسير البحر المحيط ما يعزز ذلك من ارتباط المعنى بالعلامة الإعرابية وأثرها فيه بحسب رؤية أبي حيان.

علاقة التأثير والتأثر بين العلامة الإعرابية والمعنى

لما كان الترابط بين العلامة الإعرابية والمعنى واضحا لدى علماء العربية نظر قسم منهم إلى تبعية أحدهما للآخر، فذهب بعض النحاة إلى أنّ الإعراب «أصل للمعنى وعندهم أنّ تصوّر المعنى تابع لتصوّر الإعراب فالمعنى يتعدّل تبعا للإعراب ولا يتعدّل الإعراب تبعا للمعنى»[٣٦]، وذهب آخرون إلى العكس من ذلك فرأوا أنّ من الواجب أن يُفهم أوّلا معنى ما يُراد إعرابه، قال الزركشي: «وعلى الناظر في كتاب الله الكاشف عن أسراره النظر في هيئة الكلمة وصيغتها ومحلها، ككونها مبتدأ أو خبرا أو فاعلة أو مفعولة أو في مبادئ الكلام أو في جواب إلى غير ذلك من تعريف أو تنكير أو جمع قلة أو كثرة إلى غير ذلك، ويجب عليه مراعاة أمور أحدها – وهو أول واجب عليه – أنْ يفهم معنى ما يريد أنْ يُعربَه مفردا كان أو مركبا قبل الإعراب فإنَّه فرع المعنى»[٣٧].

ونظر بعض المحدثين إلى هذه المسالة فرأى خطأ المذهب الأول واستقر في نفسه أنَّ الأصل أنْ يكون الإعراب تابعا للمعنى، فالإعراب في خدمة المعنى وليس المعنى في خدمة الإعراب[٣٨].

ولا شك أنَّ هذا الكلام مبني على حقيقة أنَّ «العلامة الإعرابية مظهر أو أثر شكلي له علاقة قوية بالمعنى، لذا فهي تعدّ من أهم الجوانب في قضية اللفظ والمعنى»[٣٩]، فإنْ صحَّ قوله أنَّ الإعراب في خدمة المعنى فلا نتفق معه في تبعية الإعراب أو العلامة الإعرابية للمعنى على وجه الإطلاق.

والرأي عندنا في هذه المسالة – علاقة العلامة الإعرابية بالمعنى – أنَّ لها أكثر من بعد، فالعلاقة بينهما لا تبعد أنْ تكون متعلقة بحال الناظر إلى النص (منطوقا كان أو

مكتوبا)، فهو إمَّا أنْ يكون منشئا أو مرسلا (أي منتجا للنص) وإمَّا أنْ يكون متلقيا له، فعلاقة التبعية أو التأثير والتأثر بين العلامة والمعنى مرهونة بذلك.

العلامة الإعرابية والمعنى بحسبان المرسل

إذا كان الناظر إلى النص مُرسِلا فإنَّ المعنى موجودٌ في ذهنه أولاً، مستقرٌ عنده، فإنْ أرادَ أنْ ينقله إلى الخارج في نصٍّ منطوق أو مكتوب وجب أنْ يتبع الإعرابُ ما في ذهنه من معنى، وأنْ يكون في خدمته، ويكون صورته المادية (صوتا أو رمزا)، فالمعنى هنا هو «الذي يؤثر في العلامة فيجعلها مستقرة في شكل معين»[٤٠]، وذلك المعنى الدلالي هو الذي يرسم حدود المعاني الوظيفية لمفردات التركيب المراد إنشاؤه، فإنْ أراد المرسل أو المنشئ أنْ يكون (زيد) فاعلا جعل له الرفع ليكون علامة على ذلك، وإنْ أراد أنْ يكون (عمرو) مفعولا جعل له النصب، أو لنذهب إلى ابعد من ذلك فنقول إنْ أراد التخصيص أو الاهتمام قدّم ما أراد له ذلك أو إنْ أراد الحدوث والتجدد جعل البناء جملة فعلية أو أراد الثبوت والدوام جعله جملة اسمية وهكذا... فالعلامة تكون منسجمة مع ما يراد للكلمة من معنى وظيفي، والمعنى في كل ذلك أسبق وجودا وأحقّ أنْ يُتّبع.

ومن هنا جاء اختيار امرئ القيس (وهو المرسِل) للضم في كلمة (قليل) مع صلاح النصب فيها لغير معنى، قال:

فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني – ولم أطلب – قليلٌ من المالِ
ولكنّما أسعى لمجدٍ مؤثّلٍ وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي[٤١]

إذ أراد أنْ يعبر عن أنَّ المال القليل يكفيه للمعيشة فلا يحتاج إلى طلبه، وقد لحظ سيبويه أنّ امرأ القيس اختار الرفع ليحقق به ما يريد من معنى يفسد بالنصب، قال: «فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوبًا، وإنما كان المطلوب عنده المُلك وجعل القليل كافيًا، ولو لم يرد ونصب فسد المعنى»[٤٢]، أي المعنى الذي أراده.

ومثل هذا ما وجده عبد القاهر الجرجاني من فرق في دلالة كلمة (كل) عند اختلاف علامتها الإعرابية في قول أبي النجم العجلي:

قد أصبحتْ أُمُّ الخيارِ تَدَّعي عليَّ ذنبًا كلُّهُ لم أصنعِ[٤٣]

إذ اختار منها الشاعر (وهو المرسل) الرفع لا النصب لأنَّ الدلالة به تلبّي ما أراد من قصد، وتؤدّي ما ابتغى من معنى. فبعد أنْ عِيب على الشاعر أنّه رفع (كلّ) من غير ضرورة وأنّه ترك النصب وهو لا يمنع معنى يريده، رأى الجرجاني غير ذلك فقال: «وإذا تأملتَ وجدتَه - يعني الشاعر - لم يرتكبْه - يعني الرفع - ولم يحمل نفسه عليه إلا لحاجة له إلى ذلك وإلا لأنه رأى النصب يمنعه ما يريد. وذاك أنّه أراد أنّها تدّعي عليه ذنبا لم يصنع منه شيئا البتة لا قليلا ولا كثيرا ولا بعضا ولا كلا. والنصب يمنع من هذا المعنى ويقتضي أنْ يكون قد أتى من الذنب الذي ادّعته بعضَه»[٤٤]، فالمعنى الذي أراده الشاعر اقتضى منه أنْ يرفع كلمة (كلّ).

العلامة الإعرابية والمعنى بحسبان المتلقي

أما إذا كان الناظر إلى النص متلقّيا، والنص موجود بدءًا، فإنَّه لا يخلو من أنْ يكون طالب معنى أو طالب تحليل وإعراب، والأول ينظر إلى النص ملتقطا علاماته لأنَّها مُعِينة على الوصول إلى المعنى فيدرك بها المراد من النص، ويكون المعنى على

هذا تابعا لما في النص من علامات متأثرا بها، فعلاقة العلامة الإعرابية بالمعنى هنا «علاقة استدلال وتأثير تنطلق من العلامة، وذلك حينما تميز بين المعاني النحوية المختلفة – كالفاعلية والمفعولية والابتداء والخبر وما شابهها – وتكون محدَّدة سلفا لأنَّها مقروءة أو مسموعة، وهي مؤثِّرة بما تحدد من معنى»(٤٥).

وتراثنا العربي نقل إلينا الكثير من الشواهد التي تتضمن نصوصا يفهمها متلقِّيها فهما يتغيَّر تبعا لاختلاف العلامة الإعرابية في النصِّ نفسه، ومن ذلك ما ذكره أبو حيان في البحر المحيط وذكرته كتب أخرى من حكاية الأعرابي الذي سمع قارئا يقرأ الآية الكريمة: ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّـهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّـهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة:٣] خطأً بجرِّ (رسوله) فاختلف عنده المعنى عن المقصود من النص فقال: (إنْ كان الله بريئًا من رسوله فأنا منه بريء)(٤٦)، وليس أدلّ على اختلاف المعنى لدى المتلقي باختلاف العلامة الإعرابية من موقف رجلٍ كان يرى رأي الخوارج فقال:

فمِنَّا سُويد والبُطين وقعنب ومنَّا أميرُ المؤمنينَ شبيبُ

فلما بلغ الشعر الخليفة هشامًا، وظفر به قال له: أنت القائل: ومنا أميرُ المؤمنين شبيب؟ فقال: لم أقل كذا، وإنما قلت: ومنا – أميرَ المؤمنين – شبيب(٤٧)، فتخلص بفتح الراء على أنَّه نداء بعد أنْ ضمَّها على الابتداء، وواضح تلقِّي هشام للنصِّ على القولين واختلاف المعنى عنده باختلاف العلامتين.

والسيرافي قد لحظ تغير دلالة (كل) رفعا أو نصبا إلى العموم أو خلافه في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر:٤٩] قال: «إنَّ في النصب ههنا دلالة على معنى لا يوجد ذلك المعنى في حالة الرفع وذلك أنَّك إذا قلت: إنَّا كلَّ شيء خلقناه

بقدر، فتقديره إنَّا خلقنا كل شيء بقدر، فهو يوجب العموم؛ لأنه إذا قال: إنَّا خلقنا كلَّ شيء فقد عمَّ، وإذا رفع فقال: كلُّ شيء خلقناه بقدر، فليس فيه عموم؛ لأنه يجوز أنْ تجعل (خلقناه) نعتا لـ(شيء) ويكون (بقدر) خبرا لـ (كل)، ولا تكون فيه دلالة لفظه على خلق الأشياء كلها بل تكون فيه دلالة على أنَّ ما خلق منها خلقه بقدر»[٤٨].

أمّا طالب التحليل فلا بدَّ له من فهم المعنى أولا – وهو ما أشار إليه الزركشي في قوله السابق – ليتمكن من تحليل النص وكشف وجوه الإعراب وبيان ما تؤدي إليه من معنى ثم اختيار ما يناسب فهمه الأول، والإشارة إلى فساد غيره أو عدم صلاحيته أو اختلافه. ومثال هذا نجده جليا في تحليل ابن هشام لقول امرئ القيس المذكور آنفا:

فلـو أنّ ما أسعـى لأدنى معيشةٍ كفاني – ولم أطلب – قليلٌ من المالِ

فقد وضح المعنى عنده بما يتفق مع فهم سيبويه له فرفض أن يكون البيت من التنازع على ما ذهب إليه قسم من النحويين، إذ رأى ابن هشام في تحليله للبيت أنَّ الصواب ألاّ يكون «من التنازع في شيء، لاختلاف مطلوبي العاملين، فإن (كفاني) طالب للقليل، و(أطلب) طالبٌ للمُلك محذوفًا للدليل، وليس طالبًا للقليل، لئلا يلزم فساد المعنى، وذلك لأنَّ التنازع يوجب تقدير قوله (ولم أطلب) معطوفًا على كفاني، وحينئذ يلزم كونهُ مثبتًا، لأنَّه حينئذ داخلٌ في حيّز الامتناع المفهوم من (لو)، وإذا امتنع النفي جاء الإثبات، فيكون قد أثبت طلبه للقليل بعد ما نفاه بقوله: «فلو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ».[٤٩]

ومن الجلي أنَّ فهم ابن هشام للمعنى جعله يؤكد بتحليله للنص الشعري بطلان التنازع في هذا الموضع وأنَّ كلمة (قليل) معمول للفعل (كفاني) على أنَّها فاعل فكان حقها الرفع وليست معمولا للفعل (أطلب) على أنّها مفعولا به فيكون حقها النصب، وبالنصب يفسد المعنى الذي ابتغاه المرسل.

وقد فُهِم من هذا البيت معنى آخر عند بعض البصريين على ما نقله أبو حيان الأندلسي، فأدى هذا المعنى المفهوم إلى اختيار النصب، فيكون التقدير: لو سعيت لأدنى معيشة لم اطلب قليلا من المال؛ لانَّ قليلا من المال يمكنني دون طلب، وتكون الجملة معطوفة على جواب (لو)[٥٠].

المفسّر متلقّ للنص القرآني[٥١]

إنّ حال الناظر إلى النصّ متلقيا يتجلى في المفسِّر للنصّ القرآني بوصفه قارئا متدبرا فيه ومتلقيا له، لكنه أحيانا ينظر إلى النص بعين المرسل، وكنا قد ذكرنا أنّ في حالة كون الناظر إلى النص مرسِلا فانّ المعنى هو الذي يؤثّر في العلامة الإعرابية ليكونَ النصُّ معبِّرا عنه، وهذا يتضح عند المفسر حينما يتتبع المقولات الحوارية داخل النص القرآني الكريم ويرى أن العلامة الإعرابية قد تتغير تبعا لمراد القائل.

ومن هنا لاحظ أبو حيان في تفسيره الفرق بين دلالة النصب ودلالة الرفع في كلمة (سلام) عندما قالها ضيوف إبراهيم عليه السلام نصبا، وعندما ردّ عليهم النبيُّ نفسُهُ بها رفعا في قوله تعالى: ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنكَرُونَ﴾ [الذاريات:٢٥]، فالنصب -كما رآه أبو حيان - على إرادتهم الدعاء له، والرفع لأنه أراد أنْ تكون تحيته بأحسن مما حيوه، قال: «وقرأ الجمهور (قالوا سلامًا)، بالنصب

على المصدر السادّ مسد فعله المستغنى به، (قال سلامٌ) بالرفع، وهو مبتدأ محذوف الخبر تقديره: عليكم سلام. قصد أنْ يجيبهم بأحسن مما حيوه، أخذًا بأدب الله تعالى، إذ (سلامًا) دعاء، وجوز أنْ يكون خبر مبتدأ محذوف، أي: أمري سلام، وسلام جملة خبرية قد تحصل مضمونها ووقع»[٥٢]، فالظاهر لدى أبي حيان – كما يبدو – أنّ النصب جاء تبعا لمراد المتكلم والرفع كذلك، بمعنى أنَّ العلامة الإعرابية جاءت تبعا للمعنى المراد، وهذا المعنى بعينه أورده الزمخشري في كشافه ولم يشر إليه أبو حيان[٥٣].

ومثل ذلك في اختلاف الدَّلالة بالرفع وبالنصب ما جاء في كلمة (معذرةً) من قوله تعالى: ﴿قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَى رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٤] على ما ذكره ابو حيان، فهو يضع بين أيدينا ما يعطيه النصب وما يعطيه الرفع من معنى من خلال ما أوضحه وما ذكره من راي لغيره كسيبويه وأبي البقاء العكبري[٥٤].

والمفسِّر في تلقيه للنصّ القرآني وتدبره فيه يحاول أنْ يتبيّن معاني النصّ واحتمالاته ليصلَ إلى المقصود منه كما أراد الله جلّ وعلا، فيكون عنده المعنى تبعا بذلك للعلامة الإعرابية في الآيات التي تكون فيها هذه القرينة ذات اثر بارز في توجيه المعنى، وعلى الرغم من هذا فانَّ المفسِّر – واقعا – يكون مرة طالب معنى ويكون مرة أخرى كطالب تحليل وإعراب.

ونلحظ ذلك جليا في تفسير البحر المحيط، فمنه مثلا توجيه أبي حيان للمعنى بقراءتي الرفع والنصب في كلمة (الحمد)[٥٥] من قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلهِ رَبِّ الْعالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]؛ إذ وجد أنّ في الرفع دلالة على ثبوت الحمد واستقراره، قال: «وقراءة الرفع أمكن في المعنى، ولهذا أجمع عليها السبعة لأنها تدل على ثبوت الحمد

واستقراره لله تعالى، فيكون قد أخبر بأن الحمد مستقر لله تعالى: أي حمده وحمد غيره»[٥٦]، أما النصب فيكون فيه معنى التخصيص ويشعر بالتجدد والحدوث؛ ذلك أنّ في نصب (الحمد) هنا لا بدَّ «من عامل تقديره أحمد الله أو حمدت الله، فيتخصص الحمد بتخصيص فاعله، وأشعر بالتجدد والحدوث، ويكون في حالة النصب من المصادر التي حذفت أفعالها، وأقيمت مقامها»[٥٧].وشواهد هذا الجانب في تفسير البحر المحيط أكثر من أن تحصى وليست بعزيزة[٥٨].

قلنا إنَّ المفسِّر بوصفه متلقيا للنص القرآني يكون طالبا للمعنى فيوضحه ويفصله وقد تبين هذا فيما ذكرنا، أو قد يكون كطالب التحليل الذي يفهم المعنى ثم يحاول أن يجد صداه بتحليله وإعرابه للنص فيبيّن التراكيب الصحيحة التي يتحقق بها المعنى، والتراكيب الخاطئة التي يفسد بها، فالمفسر في أحيان ليست قليلة يكون محمَّلا بأعباء فكرية وعقائدية مما يجعله يتوجه في تفسيره إلى ما ينسجم مع ذلك، ولعلّ قول الإمام علي عليه السلام مصداق لهذا عندما وصَّى عبد الله بن عباس: **(لا تخاصم بالقرآن، فالقرآن حمَّال ذو وجوه، تقول ويقولون...)**[٥٩].

فالمفسر إذن قد نجده يميل إلى تفضيل علامة إعرابية على أخرى في موضع واحد؛ لأنه يجد فيما تدلّ عليه من معنى أو توجّه إليه من دَلالة ما ينسجم مع مرجعياته وتوجهاته.

ومن ذلك ما رصده أبو حيان في تفسير قوله تعالى: ﴿**إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ**﴾ [القمر:٤٩] إذ قرأ الجمهور (كلَّ شيءٍ) بالنصب وقرئ بالرفع[٦٠]، ولكلٍّ دلالته وبهما يختلف التحليل النحوي للجملة، فعلى النصب يكون الفعل خبرا، وعلى الرفع يحتمل أنْ يكون صفة وما بعده هو الخبر، وبتجاذب الدلالة المبنية على

ذلك وقع التنازع، قال أبو حيان: «تنازع أهل السنة والقدرية الاستدلال بهذه الآية، فأهل السنة يقولون: كل شيء فهو مخلوق لله تعالى بقدره، دليله قراءة النصب، لأنه لا يفسر في مثل هذا التركيب إلا ما يصح أن يكون خبرا لو وقع الأول على الابتداء. وقالت القدرية: القراءة برفع (كلُّ)، و(خلقناه) في موضع الصفة لـ(كل) أي: إنَّ أمرنا أو شأننا كلّ شيء خلقناه فهو بقدر أو بمقدار، على حد ما في هيئته وزمنه وغير ذلك»[٦١].

فالواضح أنَّ العلامة الإعرابية أفضت إلى تحليلٍ للنص يختلف باختلافها وهو ما قاد إلى معنيين مختلفين، اختارت كل فئة منهما ما ينسجم مع مرجعياتها الفكرية، ولهذا رأى الدكتور عائد كريم الحريزي أنَّ للعلامة الإعرابية هنا دلالة على المذهب الفقهي[٦٢].

مما تقدم يتضح اتساق العلامة الإعرابية مع المعنى «وهو من قبيل استقامة المعنى الوظيفي بالعلامة الإعرابية، مع المعنى السياقي، وهذا الأخير هو الذي أسس للأول دلالته، وكان الأول صادرا بسببه»[٦٣]، ويتضح في تفسير البحر المحيط ما لقرينة العلامة الإعرابية من أثر في المعنى بصورة أوفى من خلال توزيعه على الجوانب الآتية:

١. المعنى الصرفي.
٢. المعنى النحوي.
٣. المعنى المعجمي.
٤. المعنى الدلالي.

١. أثر قرينة العلامة الإعرابية في المعنى الصرفي

إنّ بناء النظام الصرفي للغة العربية يعتمد على ثلاث دعائم مهمة هي: المعاني الصرفية والمباني الصرفية والقيم الخلافية بين المعنى والمعنى وبين المبنى والمبنى. والمعاني الصرفية تنقسم إلى قسمين؛ معاني التقسيم وهي معاني أقسام الكلم التي يتألف منها الكلام كالاسمية والفعلية والحرفية، ومعاني التصريف كالإفراد وفروعه والتكلم وفروعه وكالتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير(٦٤).

فالمباني الصرفية تدل على المعاني الصرفية، لكن أحيانا قد يكون للعلامة الإعرابية أثرٌ في تغير تلك المعاني في السياق، واختلافها قد يغير مبنى الكلمة ومن ثم يتغير معناها الصرفي، من ذلك مثلا ما جاء في تفسير البحر المحيط في كلمة (أحسن) الواردة في الآية الكريمة: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَعَلَّهُم بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام:١٥٤] فهي فعل ماضٍ والفتحة على النون حركة بناء، والفاعل مستتر فيه، قال: «وفي (أحسنَ) ضمير موسى، أي: تمامًا على إحسان موسى بطاعتنا، وقيامه بأمرنا ونهينا... وقيل: الضمير في (أحسن) يعود على الله تعالى»(٦٥)، لكن بإبدال الضمة بالفتحة (على قراءة من قرأ برفع النون(٦٦)) تصبح كلمة (أحسنُ) اسما «وخُرّج على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: (هو أحسن)»(٦٧)، فالضمة هنا قرينة على المبنى الاسمي إذ كان لها أثر في انتقال الكلمة من مبنى الفعلية ومعناه إلى مبنى الاسم ومعناه.

وقد تكون العلامة الإعرابية قرينة يتوصل بها إلى مبنى الكلمة إذ يكون وجودها على كلمة في الجملة دليلا على حرفية كلمة أخرى أو اسميتها، ففي قوله تعالى: ﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوا إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ

﴿حَيْثُ أَتَى﴾ [طه:٦٩] تكون كلمة (كيدُ) بالرفع على أنها خبر (إنَّ) فتكون (ما) اسما موصولا – على احد احتمالين – صلته (صنعوا) والعائد محذوف، لكن بتغير العلامة الإعرابية إلى الفتح (على قراءة من نصب (كيد)[٦٨]) تتحول كلمة (ما) من الاسمية لتكون حرفا كافًّا لـ(إنَّ) مهيّئا، فتكون كلمة (كيدَ) مفعولا لـ(صنعوا)[٦٩].

ومثل ذلك تماما ما رآه أبو حيان في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٣]، فبنصب (الميتة) ورفعها[٧٠].

فالعلامة الإعرابية هنا أسهمت بطريق غير مباشر في الدلالة على حرفية (ما) أو اسميتها.

٢. أثر قرينة العلامة الإعرابية في المعنى النحوي

ذكرنا أنَّ قرينة العلامة الإعرابية تعين على الوصول إلى المعنى إذ إنَّ علاقتها به علاقة استدلال وتأثير تبدأ من العلامة، وهي بذلك تميز بين المعاني النحوية المختلفة، لكنها – على مبدأ تضافر القرائن – لا تؤدي هذه الدلالة بمفردها بل تتضافر مع قرائن أخرى لكنها تكون المميز الأظهر من بينها.

ولأنَّ قرينة العلامة الإعرابية قرينة لها أثرها في المعنى النحوي، ولها خطرها في تمييز الوظيفة النحوية، فتفسير البحر المحيط كان من التفاسير البارزة في بيان ذلك[٧١]، وفي الأمثلة التي ذكرت في البحث سابقا دليل واضح على هذا.

٣. أثر قرينة العلامة الإعرابية في المعنى المعجمي

إنَّ الكلمة خارج السياق متعددة المعنى، وهذا التعدد قد ينتفي عن معناها إذا ما وضعت في سياق معين؛ لأنَّ المعنى لا يتعين إلا بالقرينة(٧٢) ولأنَّ القرائن حينئذٍ تتضافر لتُحدِّد المعنى المراد من النص وتُظهِره.

من هنا يكون لقرينة العلامة الإعرابية أحيانا أثر منفرد في توجيه المعنى المعجمي في النص، وهو ما لاحظه أبو حيان في معنى الفعل (تلقّى) فمعناه كما ذكره في البحر «تفعّل من اللقاء نحو تعدى من العدو، قالوا: أو بمعنى استقبل، ومنه: تلقى فلان فلانًا استقبله. ويتلقى الوحي: أي يستقبله ويأخذه ويتلقفه، وخرجنا نتلقى الحجيج: نستقبلهم.... (التلقي) التعرض للقاء، ثم يوضع موضع القبول والأخذ، ومنه (وإنك لتلقى القرآن)، تلقيت هذه الكلمة من فلان: أخذتها منه»(٧٣)، وعلى هذا المعنى جاءت في السياق القرآني: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة:٣٧] قال أبو حيان: «ومعنى تلقي الكلمات: أخذها وقبولها، أو الفهم، أو الفطانة، أو الإلهام أو التعلم والعمل بها، أو الاستغفار والاستقالة من الذنب»(٧٤)، لكنه لما تغيرت العلامات الإعرابية في نفس السياق (على قراءة من قرأ بنصب آدم ورفع كلمات(٧٥)) راح أبو حيان يوضح معنى الفعل (تلقّى) قال: «ومعنى تلقي الكلمات لآدم: وصولها إليه لأن من تلقاك فقد تلقيته فكأنه قال: فجاءت آدم من ربه كلمات»(٧٦).

فالعلامة الإعرابية أثرت في المعنى المعجمي للكلمة في السياق، وكان لها أثر في توجيه المعنى المعجمي وتحديده، وهذا يُظهِر مدى الترابط الوثيق بين المعنى الوظيفي والمعنى المعجمي في السياق، وهذا الترابط هو صاحب الأثر الكبير في تحديد التعدد

وتعيين الاحتمال؛ لذا فإنَّ «تعدّد المعنى واحتماله من جهة وتحدده وتعينه من جهة أخرى هو الفارق الأساسي بين الكلمة التي في المعجم واللفظ الذي في السياق»[٧٧].

٤. أثر قرينة العلامة الإعرابية في المعنى الدلالي

لا شكَّ أنَّ المعنى الدلالي هو حصيلة المعنى المقالي (أو المعنى اللفظي) والمعنى المقامي للسياق، ولكل منهما قرائنه التي تدل عليه وتوصل إليه، فالقرائن اللفظية والمعنوية تدلّ على الأول، وقرائن السياق تدلّ على الثاني.

والعلامة الإعرابية قرينة صوتية لفظية توصل إلى المعنى المقالي فهي في الغالب قرينة على المعنى الوظيفي كما تبين مما سبق، لكن قد تكون العلامة الإعرابية أحيانا قرينة على المعنى الدلالي لا الوظيفي فقد يقتضيها الحال أو المقام، فتكون قرينة لفظية مقالية في سياق معين لتدل على مقام معين مصداقا لقول البلاغيين «لكل مقام مقال».

وخير ما يمثل هذا الأمر مسألة مهمة هي ظاهرة «القطع»، ففيه تخرج العلامة الإعرابية عن نسقها المتوقع لها من التبعية فتقطع ذلك النسق لتأخذ شكلا مغايرا، فينقطع التابع عن متبوعه – إعرابا – مما يشكل «آلية مهمة في تغير الحركة من جانب وظيفي إلى آخر، بفعل المعنى الدلالي (المقام)»[٧٨].

ويرد القطع في النعت كثيرا وقد يقع في العطف أيضا، ويقصد منه إرادة المدح أو الذم أو الترحم[٧٩]، وهو يستعمل «لأداء معنى لا يتم بالإتباع، فهو يلفت نظر السامع إلى النعت المقطوع ويثير انتباهه، وليس كذلك الإتباع، وذلك لان الأصل في النعت أن يتبع المنعوت، فإذا خالفت بينهما نبهت الذهن وحركته إلى شيء غير

معتاد... فهذا التعبير يراد به لفت النظر، وإثارة الانتباه إلى الصفة المقطوعة وهو يدل على أن اتصاف الموصوف بهذه الصفة بلغ حدا يثير الانتباه»[٨٠].

ومما اشترطه النحاة في النعت المقطوع «أن يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم؛ لأنه إن لم يعلم، فالمنعوت محتاج إلى ذلك النعت ليبينه ويميزه، ولا قطع مع الحاجة»[٨١]، فالنعت التابع يختلف عن المقطوع في أن الأول يُحتاج إليه للتبيين والتوضيح وتمييز الموصوف من غيره، والثاني يؤتى به لإثارة الانتباه إلى صفة وهي معلومة عند المتكلم والسامع.

والملاحظ أن تلك المعاني تتعلق بحال المتكلم والمخاطب، فالأخير لابد أنْ يكون عالما بالصفة ولا يحتاجها ليميّز المقصود بها من غيره، والأول يراعي ذلك ويكون قاصدا المدح أو الذم أو الترحم، مبيِّنا انفعاله، فيقطع النعت ويغيّر العلامة الإعرابية تبعا لذلك المقام لتكون علامة على تلك الحال.

فالعلامة الإعرابية هنا تكون نتاجا لمقام المدح أو الذم أو الترحم، وعليه بنى الدكتور نجاح فاهم أنَّ الإعراب فرع المعنى الدلالي (المقام)[٨٢]. وينبني على ذلك أنْ تكون العلامة الإعرابية قرينة ودليلا على ذلك المعنى، وتتضافر معها في هذا قرائن أخرى كالتنغيم والوقف والمخالفة فضلا عن قرينة السياق المذكورة.

ومن هنا جاء في تفسير البحر المحيط انتصاب (حمالة الحطب) في قوله تعالى: ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [المسد:٤] على الذم[٨٣]، وانتصاب (عالم الغيب) في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ مَا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَدًا * عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ [الجن:٢٥-٢٦] على المدح على قراءة النصب[٨٤]، ومثل هذا كثير في البحر المحيط.

وقد يفهم من النص بالعلامة الإعرابية غرض مجازي مرتبط بالمقام، ومثل هذه السمة البلاغية تلحظ في معنى التعجب في قوله تعالى: ﴿وَيُنذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا * مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف:٤-٥] الذي يستفاد من نصب (كلمةً) قال أبو حيان: «والظاهر انتصابها على التمييز، وفاعل (كَبُرت) مضمر يعود على المقالة المفهومة من قوله: ﴿قالُوا اتَّخَذَ اللهُ وَلَداً﴾ وفي ذلك معنى التعجب، أي: ما أكبرها كلمة، والجملة بعدها صفة لها تفيد استعظام اجترائهم على النطق بها وإخراجها من أفواههم»[٨٥]، ومن هنا كان تفضيله قراءة النصب على الرفع على الفاعلية؛ لان النصب ابلغ في المعنى وأقوى[٨٦]، ومن ثم كان تغير العلامة الإعرابية من الضم إلى الفتح قد أحدث تحولا في «العلاقات العضوية للتركيب؛ إذ صار الفاعل وهو عمدة تمييزا وهو فضلة، وبذلك يكون الإسناد قد تغير بفعل هذه العلامة الإعرابية المتحولة بسبب مقام التعجب»[٨٧].

ومثل هذا المعنى لحظه أبو حيان أيضا في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ وَعِندَ الَّذِينَ آمَنُوا كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر: ٣٥]، ففي قوله ﴿كَبُرَ مَقْتًا﴾ ضرب من التعجب والاستعظام لجدالهم[٨٨].

تعدد المعنى الوظيفي للعلامة الإعرابية

كيفما كان الأمر فإنَّ العلامة الإعرابية تكون في خدمة المعنى، سواء في ذلك أكان الناظر إلى النص مرسِلا أم متلقِّيا، وسواء فيه أيضا أكان المعنى تابعا لها أم كانت

هي التابعة؛ لأنَّ العلامة الإعرابية قرينة تساعد على تحديد المعنى وتوجيهه؛ ولأنَّها مظهر من مظاهر أمن اللبس وركيزة مهمة من ركائزه.

فدلالة العلامة الإعرابية على المعاني النحوية مما لا يمكن إنكاره، لكن تجدر الإشارة هنا إلى أنّ العلامة الإعرابية لا يمكن أنْ تستقلّ بالدلالة على هذه المعاني؛ ذلك أنّ «الضمّة هي الحركة التي تظهر في المبتدأ والخبر والفاعل ونائب الفاعل واسم كان وخبر إنّ والتابع المرفوع...، والفتحة كذلك ترى في نهاية المفعولين والحال والمستثنى والتمييز... فهل يمكن لها بمفردها أنْ تكون قرينة على واحد فقط من هذه الأبواب؟»[٨٩]، ولا يغنينا هنا القول بانّ العلاقة بين الإعراب والمعنى في الجانب الوظيفي علاقة يسيرة غير معقدة لكون الجهد المبذول في إدراكها والإفادة منها محدودا بناء على انه يستدل بالعلامة مباشرة على المعنى الوظيفي، فالصعوبة تكمن في تعدد احتمالات العلامة الإعرابية الواحدة؛ إذ يتضاعف الجهد للوصول إلى المعنى[٩٠].

من هنا كان لا بدَّ لقرينة العلامة الإعرابية كي تدلّ على معنى وظيفي نحوي واحد في سياقٍ ما أنْ تتضافر معها قرائن أخرى لفظية ومعنوية وسياقية، وتَسَاوي قرائن النص اللغوي وعدم بروز واحدة منها أو أكثر لتحديد المعنى يؤدي إلى اختلاف فهم النص من متلقٍّ إلى آخر؛ ولكون المعنى «عنصرا مهما في التحليل النحوي، فضلا عن أنّ له أثرًا واضحًا في تعدد الأوجه الإعرابية»[٩١]، صار عدم بروز قرينة من القرائن لتحديد المعنى في بعض النصوص اللغوية مُفضيًا إلى التعدد الإعرابي، وهو ما يمكن ملاحظته في تفسير البحر المحيط فكثيرا ما يذكر أبو حيان الأندلسي وجوها إعرابية متعددة لكلمة معينة في نص واحد وقد يرجح احدها أو لا

يرجح، ومن ذلك مثلا مما رجح فيه وجها من الأوجه توجيه إعراب كلمة (قليلا) في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَل لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة:٨٨] إذ جاز فيها أوجه إعرابية متعددة ذكرها أبو حيان ونسبها إلى قائليها وهي كالآتي[٩٢]:

	الإعراب	المعنى أو التقدير
قليلا	نعت لـ (مصدر) محذوف	أي: فإيمانا قليلا يؤمنون
	نعت لـ (زمان) محذوف	أي: فزمانا قليلا يؤمنون
	حال من (مصدر) محذوف	فيؤمنونه، أي: الإيمان في حال قلته
	حال من الفاعل (واو الجماعة)	فجمعا قليلا يؤمنون، أي المؤمن منهم قليل
	مفعول بـ (يؤمنون)	فبقليل يؤمنون، أسقطت الباء فتعدى إليه الفعل

ولم يكتفِ أبو حيان بذكر هذا التعدد، بل وضح المعاني المذكورة وفصلها وناقشها، وانتهى من ذلك إلى ترجيح المعنى الأول باستعانته بالدلالة الصرفية لبنية الفعل وبقرينة السياق اللغوي المنفصل، قال: «والأحسن من هذه المعاني كلّها هو الأول وهو أنْ يكون المعنى فإيمانا قليلا يؤمنون، لانَّ دلالة الفعل على مصدره أقوى من دلالته على الزمان وعلى الهيئة وعلى المفعول وعلى الفاعل، لموافقته ظاهر قوله تعالى: ﴿فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء:٤٦، ١٥٥]»[٩٣].

علامة البناء[٩٤]

إذا كان البناء – في اللغة – ضدّ الهدم، ويراد به البيت الذي يُسكن[٩٥]، فان في ذلك دلالةً على الثبوت وعدم التغيّر، أُخِذ منها المعنى الاصطلاحي – كما يبدو – فقيل: هو «لزوم آخر الكلمة سكونًا أو حركةً لغير عامل»[٩٦]، وهو في المعنى الاصطلاحي ضد الإعراب الذي هو تغير أواخر الكلم، وعلله صاحب التاج بقوله: «وكأنهم إنما سموه بناء لأنه لما لزم ضربا واحدا فلم يتغير تغير الإعراب سمي بناء من حيث كان البناء لازما موضعا لا يزول من مكان إلى غيره»[٩٧].

وبناءً على هذا تكون الكلمات على نوعين؛ منها ما هو معرب، ومنها ما هو مبني، والمبني يكون على قسمين بحسبان أصالة البناء[٩٨]:

الأول: ما كان بناؤه أصليا، وهو أكثر المبنيات كالضمائر وأسماء الإشارة...

الثاني: ما كان بناؤه عارضا، كالمنادى المفرد واسم (لا) النافية للجنس.

ومثلما كان للإعراب علامات أصلية وعلامات فرعية فان للبناء علامات أصلية تمثلها الحركات والسكون، وعلامات فرعية يمثلها ما ينوب عن تلك الحركات الأصلية من حركة أو حرف أو حذف[٩٩].

مرَّ في الصفحات السابقة من هذا البحث أنّ العلامة الإعرابية تدل في اغلب الأحيان على المعاني الوظيفية النحوية إذ إنها تتعاقب على المعرب من الكلمات، ومن هنا فان العلامة الإعرابية تتغير كلما تغير المعنى الوظيفي للمعرب، وتغيرها هذا في المعرب هو للدلالة على المعاني المتعاقبة عليه، لذا لم نجد من القدماء من قال بدلالة علامات البناء على المعنى؛ قال العُكبَري (ت٦١٦هـ) في تعليل كون السكون أصلا

في البناء: «إنَّ الحركة زيدت على المعرب للحاجة إليها، ولا حاجة إلى الحركة في المبني إذ لا تدلُّ على معنى»[١٠٠]، ومن ثم يمكننا القول إنّ علة عدم دلالة علامة البناء على المعنى هي الثبوت واللزوم وعدم التغير؛ فلا تكون عندئذ حاملة لما يسمى بالقيمة الخلافية، وربما هذا اثر من آثار القول بالعامل وتأثيره، فالمبنيّ بعكس المعرب الذي يتغير آخره تبعا لما يُحدث فيه العامل، أمّا المبنيّ فهو الذي لا يتغير وان تعاقبت عليه العوامل[١٠١]. والواقع أنَّ أواخر المبني قد تتغير أحيانا ولا تلزم حالة واحدة وتغيرها هذا قد يكون مطردا وان لم يكن ذلك بسبب مما سموه العامل، فقد يكون تغير آخر المبني لسبب صوتي أو صرفي، وهذا التغير في علامة البناء يمنح المبنيّ قيمة خلافية فتؤدي معنى صرفيا قد يفضي إلى المعنى النحوي، ونحن سنبحث في الصفحات الآتية هذه المسألة إن شاء الله.

أولا: علامة البناء الأصلي

لم يذكر النحويون لعلامة البناء الأصلي دلالة على معنى، ويقصدون بهذا المعنى – كما يبدو لي – المعنى النحوي، وهو كذلك، لكننا نجد أحيانا أن علامة البناء قد يكون لها أثر منفرد في تمييز كلمة عن أخرى لو وضعت في جملة اختلف معناها، وأكثر ما يكون هذا في الضمائر[١٠٢]؛ إذ تكون هذه العلامة المائز بين المذكر والمؤنث أو المتكلم والمخاطَب والغائب، والجمل الآتية تبين اختلاف الدلالة لاختلاف علامات البناء:

١. **أنتَ من قالَ الصّدقَ. – أنتِ من قالَ الصّدقَ.**
٢. **ما عنوانُكَ؟ – ما عنوانُكِ؟**

٣. **أخطأتُ في حقِّ الرجل. - أخطأتَ في حقِّ الرجل. - أخطأتِ في حقِّ الرجل.**

فواضح أنَّ علامة البناء هنا لا تؤدي وظيفة نحوية لكنها حملت قيمة خلافية صرفية، فهي بهذا قرينة على معنى صرفي يوجه معاني تلك الجمل.

وقد نلحظ تغير الدلالة بتغير علامة بناء الفعل الماضي، وهو مما اتُّفِقَ على بنائه[١٠٣]، ولا أعني أنَّ تغير الدلالة يكون تبعا لتغير علامة البناء - التي هي الفتحة - إلى الضم قبل واو الجماعة أو إلى السكون قبل ضمير الرفع المتحرك، فتغير الدلالة هنا راجع إلى اختلاف المسند إليه الظاهر لفظا، لكن نلحظ تغير معنى الجملة تبعا لتغير علامة بناء الفعل الماضي عندما يسند إلى الضمير (نا) المتكلمين دالا على الفاعلين أو يتصل به دالا على المفعولين، فالجملتان في الأمثلة الثلاثة الآتية:

١. **أرسلْنا موسى إلى السّوقِ. - أرسلَنا موسى إلى السّوقِ.**
٢. **علَّمْنا يحيى مبادئَ النحوِ. - علَّمَنا يحيى مبادئَ النحوِ.**
٣. **أكرمْنا اليومَ من أكرمَنا أمسِ. - أكرمَنا اليومَ من أكرمْنا أمسِ.**

تميزهما علامة البناء إذ كانت دليلا على أنّ المتصل بالفعل ضمير رفع أم ضمير نصب، فيُتوصل بذلك إلى وظيفة الضمير من فاعلية أو مفعولية، فصارت علامة البناء قرينة على هذه المعاني (النحوية) بطريق غير مباشر إذ تُفضي إليه.

وقد تكون علامة بناء الفعل الماضي المبني للمجهول قرينة عليه، فتميزه عن مبنى الفعل المضارع المسند إلى المتكلم مثلا:

١. أُثنِيَ على من أدّى الأمانةَ. - أُثنِي على من أدّى الأمانةَ.

٢. أُسيءَ إلى الكاذبِ. - أُسيءُ إلى الكاذبِ.

فالظاهر في الجمل السابقة جميعها أنَّ علامة البناء قرينة على المعنى الصرفي (ثم المعنى النحوي أحيانا) فهي قد تكون دالة في الضمائر على التكلم أو الخطاب أو الغيبة أو قرينة على إسناد الفعل الماضي أو اتصاله، وأشار الدكتور رمضان عبد التواب إلى مثل هذا إذ ربط الفتحة بالدلالة على الإسناد إلى الغائب المفرد المذكر[١٠٤]، فهي قرينة على هذا المعنى الصرفي، كما تكون علامة البناء قرينة على مبنى الفعل الماضي.

وقد تكون علامة البناء قرينة على المعنى المعجمي بان تمثل قيمة خلافية مع حركة بنية الكلمة، وهو ما لاحظه أبو حيان عند تفسيره قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٦٢]، فـ (هادُوا) بالضمّ، قال أبو حيان: «وقرأ أبو السماك العدوي بفتحها من المهاداة، قيل: أي مال بعضهم إلى بعض، فالقراءة الأولى مادتها هاء وواو ودال، أو هاء وياء ودال، والقراءة الثانية مادتها هاء ودال وياء، ويكون فاعل من الهداية، وجاء فيه فاعل موافقة فعل، كأنه قيل: والذين هدوا، أي: هدوا أنفسهم نحو: جاوزت الشيء بمعنى جزته»[١٠٥]، فواضح مذهب أبي حيان هنا وواضح أثر علامة البناء إذ كانت المميز الوحيد بين كون الفعل على أي المعنيين هو.

ثانيا: علامة البناء العارض

تقع علامة البناء العارض في الاسم وفي الفعل المضارع، وما يقع منها في الاسم أكثر ما يكون في اسم (لا) النافية للجنس والمنادى المفرد، وقد تكون لعلامة البناء

العارض هنا دلالة على المعنى ما دامت تحقّق قيمةً خلافيةً مع نظيرها المعرَب في الموقع نفسه «وذلك نحو قولك: (لا مصلِّيَ في الجامع) و (لا مصلِّيًا في الجامع) فمعنى الجملة الأولى نفي وجود أيّ مصلٍّ سواء كان مصلّيا في الجامع أم في غيره، ومعنى الثانية نفي وجود مصلٍّ يصلّي في الجامع وقد يكون فيه من صلّى في غيره»[١٠٦]، فان الاسم المبني تضمن معنى (من) الاستغراقية وهو نصّ في نفي الجنس بخلاف الآخر وان كان النكرة في سياق النفي تفيد العموم لكن لا نصا بل هو الظاهر[١٠٧].

ومن ذلك «قولنا: (سقط من علُ) و(سقط من علِ) فالجملة الأولى تفيد تعيين العلو وأنه سقط من علو معلوم، والثانية لا تفيد تعين العلو بل معناها أنه سقط من مكان عالٍ...

ومنه المنادى المبني والمعرب نحو (يا رجلُ ويا رجلاً) فالأولى تفيد تعيين المنادى وأنه معرفة والثانية تفيد أنه نكرة غير مقصودة»[١٠٨].

وجاء مثل ذلك في تفسير البحر المحيط عند تفسير قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:٢] فالنفي – عند أبي حيان – مع بناء (ريب) على الفتح يفيد الاستغراق، فتكون (لا) نافية كل ريب. والنفي على قراءة (لا ريبُ فيه) بالرفع[١٠٩] وان كان مفيدا الاستغراق إلا أنَّ الرفع لا يفيد ذلك الاستغراق من اللفظ «بل من دلالة المعنى لأنَّه لا يريد نفي ريب واحد عنه، وصار نظير من قرأ: (فلا رفث ولا فسوق) بالبناء والرفع، لكن البناء يدل بلفظه على قضية العموم، والرفع لا يدل لأنه يحتمل العموم، ويحتمل نفي الوحدة، لكن سياق الكلام يبين أن المراد العموم»[١١٠]، فعلامة البناء في الاسم فيما سبق حملت قيمة خلافية فميزت أحد المعنيين وصارت قرينة عليه.

أمّا علامة البناء العارض في الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد فهي دليل على ما أسند إليه الفعل؛ ذلك أن الجمل في الجدول الآتي لا يُمَيَّز فيها المسند إليه بغير حركة بناء الفعل في المسند إلى المفرد المذكر المخاطب وحركة بنية الكلمة التي بقيتْ بعد حذف الضمير لسبب صوتي دليلا عليه إذ كانت لمناسبته قبل الحذف:

	الجملة	الحركة	نوع الحركة	ما أُسنِدَ إليه الفعل
١	لا تيأسَنَّ من رَحمةِ الله	الفتحة	علامة بناء	ضمير المفرد المذكر المخاطب
٢	لا تيأسِنَّ من رَحمةِ الله	الكسرة	حركة مناسبة الياء المحذوفة وهي من بنية الصيغة (تفعلِين)	ياء المخاطبة
٣	لا تيأسُنَّ من رَحمةِ الله	الضمة	حركة مناسبة الواو المحذوفة وهي من بنية الصيغة (تفعلُون)	واو الجماعة

ومما جاء من ذلك في تفسير البحر المحيط ما توجّه لدى أبي حيان في قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوا وَيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران:١٨٨]، إذ قرئت (تحسبُنَّ، تحسبُنَّهم) بالفتح وبالضم[١١١]، فتوجه المعنى بهما عند أبي حيان على ما يأتي[١١٢]:

١. إذا كان المضارع مفتوحا، أي: مبنيّ على الفتح، فالخطاب يكون للرسول.

٢. إذا كان المضارع مضموما، فالخطاب يكون للمؤمنين.

والمفعول الأول لـ (تحسبَنَّ) هو (الذين يفرحون)، أما الثاني فهو إما بمفازة، فيكون الفعل الثاني توكيد تقديره: لا تحسبنهم فائزين، أو يكون محذوفا لدلالة ما بعده عليه، وكرر الفعل لطول الكلام وذلك تقريب لذهن المخاطب.

فعلامة البناء إذن تكون قرينة على المعنى الصرفي في الغالب، وقد يفضي هذا إلى بيان المعنى النحوي وتحديده، ليدلل على أن أنظمة اللغة (الصوت والصرف والنحو) إنما هي نسيج واحد وفصلها لا يكون إلا لأغراض تحليل ودراسة.

.....

١) ينظر: لسان العرب: ١٢/ ٤١٩-٤٢٠، تاج العروس: ١٧/ ٤٩٨، مادة (علم)
٢) ينظر: ظاهرة الإعراب في النحو العربي: ٥٧
٣) ينظر أثر القرائن في توجيه المعنى، أحمد خضير عباس: ٢٦-٢٧
٤) مقالات في اللغة والأدب: ١/ ٢٥٥
٥) ينظر: لسان العرب: ١/ ٥٨٨، تاج العروس: ٢/ ٢١٥، مادة (عرب)
٦) دلالة الإعراب: ٢٦
٧) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٧٢، ٧٣
٨) ارتشاف الضرب: ٢/ ٨٣٣
٩) ينظر: الكتاب: ١/ ١٣
١٠) التحليل اللغوي: ١٥١
١١) ينظر: شرح الكافية: ١/ ٧٠-٧١، شرح ابن عقيل: ١/ ٣٩-٤٠، القرائن النحوية (بحث): ٦٢
١٢) من أبرز المحدثين الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو)، ينظر: ٤٨، والدكتور مهدي المخزومي في كتابه (في النحو العربي نقد وتوجيه)، ينظر: ٧٢، ٧٣
١٣) الإيضاح في علل النحو: ٧٠-٧١

١٤) ينظر مثلا: في التحليل اللغوي: ٦٧، المعنى وظلال المعنى: ٣٢٩، البحث الدلالي في التبيان (أطروحة): ٢٦٧، علامات الإعراب (بحث):٢٧٩

١٥) الكتاب: ٤/ ٢٤١-٢٤٢

١٦) ينظر: العلامة الإعرابية: ٢٥٨ – ٢٦٤،٢٥٩، الشكل أثره ودلالاته (أطروحة): ٣٤-٣٥، علامات الإعراب (بحث):٢٨١

١٧) الإيضاح في علل النحو: ٧٠

١٨) ينظر مثلا: المصدر نفسه: ٧٠، مدرسة الكوفة: ٢٨٤ وما بعدها، البيان في روائع القرآن: ١/ ١٧-١٨، التراكيب النحوية: ٥٢، الجملة العربية والمعنى: ٣٣-٣٨، المعنى النحوي مفهومه ومكوناته (بحث): ١٤٨-١٤٩

١٩) ينظر: من أسرار اللغة: ٢٠٢، تاريخ العربية:٢٠

٢٠) سجل الدكتور محمد يونس اتجاها آخر بنقله ما رآه الشيخ محمد الطاهر بن عاشور من أنّ الإعراب «لا يتوقف عليه معنى الكلام، بل تتوقف عليه سرعة الفهم». ينظر: المعنى وظلال المعنى:٣٢٨

٢١) اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٥، وتنظر: ٢٠٧

٢٢) القرائن النحوية (بحث): ٦٢

٢٣) ينظر: الخصائص: ١/ ٣٥

٢٤) الإيضاح في علل النحو: ٩١

٢٥) القرائن النحوية (بحث): ٤٧

٢٦) ظاهرة الإعراب في النحو العربي: ٦١

٢٧) المحرر الوجيز: ١/ ٢٤٧

٢٨) البحر المحيط: ٢/ ٢٣

٢٩) ينظر: الكتاب: ١/ ٣٦١-٣٦٢

٣٠) ينظر: مباحث في لغة القرآن الكريم: ٨٣

٣١) ينظر: الكتاب: ٣/ ٩٧، المفصل: ٣٣٣-٣٣٤، مغني اللبيب: ٥٦٩

٣٢) ينظر: أسلوب التعليل في اللغة العربية: ١٨٤-١٨٥

٣٣) ينظر: مغني اللبيب: ٥٦٩

٣٤) الجزم قراءة المدنيين وحمزة والكسائي وخلف، ينظر: النشر: ٢/ ٢٣٦، والنصب قراءة مروية عن الأعمش... ينظر: الكشاف: ١/ ٢٨٢، البحر المحيط: ٢/ ٣٣٩

٣٥) ينظر: البحر المحيط: ٢/ ٣٣٩

٣٦) نظرة في قرينة الإعراب (بحث): ١٧

٣٧) البرهان: ١/ ٣٠٢، وينظر: مغني اللبيب: ٤٩٧، الإتقان: ١/ ٥٢٨

٣٨) ينظر: نظرة في قرينة الإعراب (بحث): ١٧

٣٩) الشكل والدلالة: ٦٢

٤٠) الشكل والدلالة: ٦٢

٤١) ديوان امرئ القيس: ٢٧

٤٢) الكتاب: ١/ ٧٩

٤٣) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٨٥، شرح الكافية: ١/ ٢٣٩

٤٤) دلائل الإعجاز: ٢٧٠

٤٥) الشكل والدلالة: ٦٢

٤٦) ينظر: البحر المحيط: ٥/ ٨، نزهة الألباء: ١٧

٤٧) ينظر: البصائر والذخائر: ٦/ ٦٦، تحرير التحبير: ٢٤٩-٢٥٠، حياة الحيوان الكبرى: ٢/ ١١٩

٤٨) شرح كتاب سيبويه: ٤/ ٣٢، وينظر: الكتاب (الهامش): ١/ ١٤٨، بلفظ أخصر.

٤٩) مغني اللبيب: ٤٨٠

٥٠) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ٢١٥٢

٥١) كلامنا في هذا يقتصر على ما يخص (قرينة العلامة) من دون الخوض في تشعبات الموضوع عموما.

٥٢) البحر المحيط: ٨/ ١٣٧

٥٣) ينظر: الكشاف: ٤/ ٢٨٣

٥٤) ينظر: البحر المحيط: ٤/ ٤٠٩-٤١٠

٥٥) النصب قراءة زيد بن علي، ينظر: النشر: ١/ ٤٨

٥٦) البحر المحيط: ١/ ١٣١

٥٧) المصدر نفسه: ١/ ١٣١

٥٨) ينظر مثلا: المصدر نفسه: ٢/ ١٤٩، ٢/ ٢٨٢، ٣٣٩

٥٩) شرح نهج البلاغة: ١٨/ ٧١

٦٠) هي قراءة أبي السمَّال، ينظر: المحتسب: ٢/ ٣٠٠

٦١) البحر المحيط: ٨/ ١٨٢

٦٢) ينظر: مباحث في لغة القرآن الكريم: ٨٥

٦٣) المعنى في تفسير الكشاف (أطروحة): ١٣٤

٦٤) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٣٥-٣٦، ٨٢

٦٥) البحر المحيط: ٤/ ٢٥٥

٦٦) قراءة يحيى بن معمر وابن أبي إسحاق، ينظر: التبيان: ٤/ ٣٢٢، المحرر الوجيز: ٢/ ٣٦٥، مجمع البيان: ٤/ ١٩٥، البحر المحيط: ٤/ ٢٥٦

٦٧) البحر المحيط: ٤/ ٢٥٦

٦٨) قراءة مجاهد وحميد وزيد بن عليّ، ينظر: الطبري: ١٨/ ٣٣٧، المحرر الوجيز: ٤/ ٥٢، مفاتيح الغيب: ٨/ ٤٦٠١

٦٩) ينظر: البحر المحيط: ٦/ ٢٤١-٢٤٢

٧٠) ينظر: البحر المحيط: ١/ ٦٦٠

٧١) وليس هذا بغريب لاسيما أنَّ أبا حيان نحوي ولغوي خاض في هذا المجال كثيرا فوظف هذه الثقافة في تفسيره البحر المحيط.

٧٢) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٣٩، ٣١٦

٧٣) البحر المحيط: ١/ ٣١٢

٧٤) المصدر نفسه: ١/ ٣١٨

٧٥) هي قراءة ابن كثير وحده، ينظر: الحجة للقراء السبع/ : ١/ ٢٦٨

٧٦) البحر المحيط: ١/ ٣١٨

٧٧) اللغة العربية معناها ومبناها: ٣٢٥

٧٨) المعنى في تفسير الكشاف (أطروحة): ١٤٣

٧٩) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٩٢٦، جامع الدروس العربية:٣/ ٢٢٨

٨٠) معاني النحو: ٣/ ١٦٧

٨١) شرح الكافية: ٢/ ٣٢٢

٨٢) ينظر: المعنى في تفسير الكشاف (أطروحة): ١٣٤، ١٤٤

٨٣) ينظر: البحر المحيط: ٨/ ٥٢٧

٨٤) ينظر: المصدر نفسه: ٨/ ٣٤٨، اللباب في علوم الكتاب: ١٩/ ٤٤٢

٨٥) البحر المحيط: ٦/ ٩٥

٨٦) ينظر: المصدر نفسه: ٦/ ٩٦، الرفع قراءة الحسن وابن محيصن، ينظر: إتحاف فضلاء البشر: ١/ ٥١٢

٨٧) المعنى في تفسير الكشاف (أطروحة): ١٥٠

٨٨) ينظر: البحر المحيط: ٧/ ٤٤٥

٨٩) القرائن النحوية (بحث): ٤٧

٩٠) ينظر: الشكل والدلالة: ٦٢

٩١) المعنى في تفسير الكشاف (أطروحة): ١٣٥

٩٢) ينظر: البحر المحيط: ١/ ٤٧٠

٩٣) البحر المحيط: ١/ ٤٧١

٩٤) لم ينصّ الدكتور تمام حسان على أنَّ علامة البناء قرينة من القرائن بل اقتصر في تقسيمه على العلامة الإعرابية، لكنّ الباحث رأى أنها قرينة لا تقل خطرا عن أختها، وما جاء في هذا البحث يؤيد ما ذهب اليه.

٩٥) ينظر: لسان العرب: ١٤/ ٩٣، مادة (بنا)

٩٦) ارتشاف الضرب: ٢/ ٦٧٣

٩٧) تاج العروس: ١٩/ ٢٢٢، مادة (بني)

٩٨) ينظر: الشكل والدلالة: ٥١، من الممكن أنْ تقسم المبنيات إلى أقسام أخرى باعتبارات مختلفة كالإفراد والتركيب أو وجوب البناء وجوازه، ونحن هنا اخترنا ما يناسبنا في بحثنا هذا، ينظر: المصدر نفسه.

٩٩) ينظر: النحو الوافي: ١/ ١٠٠-١٠١

١٠٠) اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٦٦

١٠١) ينظر: الكتاب: ١/ ١٣

١٠٢) عدّت باحثة مُحدَثة علامة البناء في الضمائر والحركات الداخلية لمبنى الكلمة علامات إعرابية، ومَنَحَتْ كلاًّ منها وظائف تركيبية، فالأُولى تُفرّق بين الضمائر المُتّصلة من حيث جهتها (التكلم والخطاب والغيبة)، والثانية تحدد الدَلالات الخاصّة للكلمة الواحدة فهي الفارق بين اسم الفاعل واسم المفعول (مُكرِم ومُكرَم)، والمفرد وجمع التكسير (أَسَد وأُسْد)... ينظر: البحث الدلالي في التبيان (أطروحة): ٢٦٨. وذلك كما يراه الباحث

وهم وخطأ إذ ليست علامة البناء علامةً إعرابية فهي لا تتغير بحسب المعاني النحوية، وليست الحركات الداخلية للكلمة كذلك فهي ليست في أواخر الكلم، كما أن وظيفة التمييز بين مباني الكلم وظيفة صرفية لا تركيبية.

١٠٣) ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٣٥

١٠٤) ينظر: المدخل إلى علم اللغة: ٢٦٧ – ٢٦٨

١٠٥) البحر المحيط: ١/ ٤٠٤

١٠٦) الجملة العربية والمعنى: ٧٣، وينظر: شرح الكافية: ٢/ ١٥٩، معاني النحو: ١/ ٣٣٢

١٠٧) ينظر: شرح الكافية: ١/ ١٥٧

١٠٨) الجملة العربية والمعنى: ٧٣، وتنظر: ٤٤

١٠٩) قراءة زيد بن علي وأبي الشعثاء، ينظر: مفاتيح الغيب: ١/ ٢٨٢، البحر المحيط: ١/ ١٦٠

١١٠) البحر المحيط: ١/ ١٦٠

١١١) ينظر: المحرر الوجيز: ١/ ٥٥٣، مفاتيح الغيب: ٣/ ١٩١٥-١٩١٦

١١٢) ينظر: البحر المحيط: ٣/ ١٤٤

المصادر والمراجع

١) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: الدمياطي(ت١١١٧هـ)، تحقيق أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٢) الإتقان: السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق سعيد المندوب، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ–١٩٩٨م.

٤) أسلوب التعليل في اللغة العربية: أحمد خضير عباس العلي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

٥) الأصول في النحو: ابن السراج (ت٣١٦هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط٢، ١٩٨٧م.

٦) الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، تحقيق د.إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٥م.

٧) الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي(ت٣٣٧هـ)، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت – لبنان، ط٦، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.

٨) البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ على محمد معوض، ود. زكريا عبد المجيد النوتي، ود. أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

٩) البرهان في علوم القرآن: الزركشي (ت٧٩٤هـ)، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ١٣٩١هـ.

١٠) البصائر والذخائر: أبو حيان التوحيدي (ت٤٠٠هـ)، تحقيق د. وداد القاضي، دار صادر بيروت – لبنان، ط١.

١١) البيان في روائع القرآن: د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط٢، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.

١٢) تاج العروس من جواهر القاموس: محب الدين الزبيدي(ت١٢٠٥هـ)، دراسة وتحقيق علي شيري، دار الفكر، بيروت – لبنان، ١٩٩٤م.

١٣) تاريخ العربية: د. نهاد موسى، المؤسسة الصحفية الأردنية، عمان، ١٩٧٦م.

١٤) تأويل مشكل القرآن: ابن قتيبة الدِّينوري (ت٢٧٦هـ)، تعليق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٢، ٢٠٠٧م.

١٥) التبيان في تفسير القرآن: الطوسي (ت٤٦٠هـ)، تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي، مكتب الإعلام الاسلامي، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٢٠٩هـ.

١٦) تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن: ابن أبي الإصبع العدواني المصري (ت٦٥٤هـ)، تحقيق وتقديم حفني محمد شرف، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر.

١٧) التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة: د. محمود عكاشة، دار النشر للجامعات، مصر، ط١، ٢٠٠٥م.

١٨) التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر: د. عبد الفتاح لاشين، دار المريخ، الرياض – السعودية، دار الجيل – مصر، ١٩٨٠م.

١٩) جامع البيان في تأويل القرآن: الطبري (ت٣١٠هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.

٢٠) جامع الدروس العربية: مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ط٢٢، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

٢١) الجامع لأحكام القرآن: القرطبي (ت٦٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ١٩٨٥م.

٢٢) الجملة العربية والمعنى: د. فاضل صالح السامرائي، دار ابن حزم، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٠م.

٢٣) الحجة للقراء السبع: أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تعليق وتوضيح الحواشي كامل مصطفى الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠١م.

٢٤) حياة الحيوان الكبرى: كمال الدين محمد بن موسى الدميري (ت٨٠٨هـ)، المكتبة الحيدرية، قم، ط١، ١٣٧٨هـ.

٢٥) الخصائص: ابن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت – لبنان.

٢٦) دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء: د. بتول قاسم ناصر، دار الشؤون الثقافية، العراق – بغداد، ط١، ١٩٩٩.

٢٧) دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تحقيق د. محمد رضوان الداية، د. فايز الداية، مكتبة سعد الدين، دمشق، ط٢، ١٩٨٧م.

٢٨) ديوان امرئ القيس: شرحه وضبط نصوصه وقدم له د. عمر فاروق الطباع، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت – لبنان.

٢٩) السبعة في القراءات: ابن مجاهد

(ت٣٢٤هـ)، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٤٠٠هـ.

٣٠) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل (ت٧٦٩هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٣١) شرح الكافية: رضي الدين الاسترابادي (ت٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق، طهران، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

٣٢) شرح المفصل: ابن يعيش(ت٦٤٣هـ) تحقيق احمد السيد سيد احمد، مراجعة إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة - مصر.

٣٣) شرح كتاب سيبويه: السيرافي (ت٣٦٨هـ)، تحقيق د. محمد هاشم عبد الدايم، مراجعة د. رمضان عبد التواب ود. محمود علي مكي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٨م.

٣٤) شرح نهج البلاغة: ابن أبي الحديد (ت٦٥٦هـ)، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط٢، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

٣٥) الشكل والدلالة دراسة نحوية للفظ والمعنى: د. عبد السلام السيد حامد، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٢م.

٣٦) الصاحبي في فقه اللغة العربية: ابن فارس(ت٣٩٥هـ)، تعليق احمد حسن بسيح، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٩٩٧م.

٣٧) ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم: د. أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤م.

٣٨) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: د. محمد حماسة عبد اللطيف، الكويت، ١٩٨٣م.

٣٩) في التحليل اللغوي: د. خليل احمد عمايرة، مكتبة المنار، الاردن، ط١، ١٩٨٧م.

٤٠) الكتاب: سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٤١) الكشاف: الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، شرح وضبط ومراجعة يوسف الحمّادي، مكتبة مصر، دار مصر للطباعة.

٤٢) اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٥م.

٤٣) اللباب في علوم الكتاب: ابن عادل (ت٧٧٥هـ)، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت

- لبنان، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٤٤) لسان العرب: ابن منظور (ت٧١١هـ)، نشر أدب الحوزة، قم - إيران، ١٤٠٥هـ.

٤٥) اللغة العربية معناها ومبناها: د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط٣، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٤٦) مباحث في لغة القرآن الكريم وبلاغته: د. عائد كريم الحريزي، العراق، ٢٠٠٨م.

٤٧) مجمع البيان في تفسير القرآن: الطبرسي (ت٥٤٨هـ)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

٤٨) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ابن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، وزارة الأوقاف، القاهرة - مصر، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٤٩) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ابن عطية الأندلسي (ت٥٤١هـ)، تحقيق عبد السلام الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٩٩٣م.

٥٠) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٥١) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: د. مهدي المخزومي، دار المعرفة، بغداد، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.

٥٢) المرتجل: ابن الخشاب (ت٥٦٧هـ)، تحقيق ودراسة علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

٥٣) معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، عمان، ط٢، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٥٤) المعنى وظلال المعنى: د.محمد محمد يونس علي، دار المدار الاسلامي، بيروت-لبنان، ط٢، ٢٠٠٧م.

٥٥) مغني اللبيب: ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط١، ١٩٩٨م.

٥٦) مفاتيح الغيب (تفسير الفخر الرازي أو التفسير الكبير): فخر الدين الرازي (ت٦٠٦هـ)، إشراف مكتب التوثيق والدراسات في دار الفكر، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٥٧) المفصل في صنعة الإعراب: الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت - لبنان، ط١، ١٩٩٣م.

٥٨) مقالات في اللغة والأدب: د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م.

٥٩) من أسرار اللغة: د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٨، ٢٠٠٣م.

٦٠) نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم السهيلي (ت٥٨١هـ)، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٢م.

٦١) النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط٣، ١٩٧٤م.

٦٢) نزهة الألباء في طبقات الأدباء: أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

٦٣) النشر في القراءات العشر: ابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، أشرف على تصحيحه ومراجعته علي محمد الضباع، ط٢، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

الأطاريح والرسائل الجامعية:

٦٤) أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط: أحمد خضير عباس، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب– جامعة الكوفة، ١٤٣١هـ–٢٠١٠م.

٦٥) البحث الدلالي في التبيان في تفسير القرآن لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت٤٦٠هـ): ابتهال كاصد ياسر الزيدي، أطروحة دكتوراه، كلية التربية للبنات – جامعة بغداد، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م.

٦٦) الشكل أثره ودلالاته في الدرس النحوي: خالد عباس حسين السياب، أطروحة دكتوراه، كلية التربية (ابن رشد) – جامعة بغداد، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

٦٧) المعنى في تفسير الكشاف: نجاح فاهم صابر العبيدي، أطروحة دكتوراه، كلية التربية – جامعة بابل، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

البحوث والدوريات:

٦٨) علامات الإعراب بين النظر والتطبيق: د. أحمد علم الدين الجندي، مجلة معهد اللغة العربية، جامعة أمّ القرى، مكة المكرمة، العدد:٢، ١٩٨٤م.

٦٩) القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي: د. تمام حسان، مجلة اللسان العربي، المملكة المغربية، المجلد: ١١، ١٣٨٤هـ – ١٩٧٤م.

٧٠) المعنى النحوي مفهومه ومكوناته: د. محمد صلاح الدين بكر، مجلة الحصاد في اللغة والأدب، جامعة الكويت، العدد:١، السنة الأولى، ١٩٨١م.

٧١) نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة: د. محمد صلاح الدين بكر، حوليات كلية الآداب – جامعة الكويت، الحولية الخامسة، الرسالة٢٠، ١٤٠٤هـ –١٩٨٤م.